

تعزيز درجة المعيارية في الصناعة المالية الإسلامية

مؤتمر شوري السابع للتدقيق الشرعي يوصي باعتماد معايير حوكمة الرقابة الشرعية



حضور كويتي لافت

عقدت شركة شوري للاستشارات الشرعية بالتعاون مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (مؤتمر شوري السابع للتدقيق الشرعي) تحت رعاية البنك المركزي الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 16 أكتوبر 2018.

وقد أعرب الشيخ حمد المزيد، رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر والمدير العام لشركة شوري، عن عميق شكره للبنك المركزي الأردني لدعمه الكريم وورعايته السامية للمؤتمر، وكذلك للجهات الراعية، البنك الإسلامي الأردني وشركة التأمين الإسلامية، على ما قدموه من دعم صادي سخى وكريم ساهم في انعقاد المؤتمر وتحقيق أهدافه، وهو دعم يعكس درجة الوعي العالي من قبل هذه المؤسسات الرائدة بأهمية موضوع المؤتمر. كما أشاد بالمشاركة الكويتية اللافتة في أعمال المؤتمر والتي تمثلت في مشاركة البنك المركزي الكويتي بعدد من المختصين، وحضور مشاركين من بيت التمويل الكويتي، بالإضافة إلى حضور وفد من سفارة الكويت في الأردن، بالإضافة إلى تقديم الدكتور محمد الشامي من بنك الكويت الدولي ورقة عمل في جلسات المؤتمر.

وقد افتتح المؤتمر أعماله بجلسة حوارية تحت عنوان «دور البنوك المركزية في حوكمة التدقيق الشرعي في البنوك الإسلامية»، شارك فيها ممثلون عن البنوك المركزية في كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين وسلطنة عمان، وقدّم فيها المتحاورون رؤية مؤسساتهم وانجازاتها تجاه حوكمة التدقيق الشرعي.

وعقب ذلك عقدت أربع جلسات عمل طرحت فيها الأبحاث وأوراق العمل المقدمة في الموضوعات التالية:

الجلسة الأولى: واقع ومستقبل التدقيق الشرعي في المملكة الأردنية الهاشمية

الجلسة الثانية: التدقيق الشرعي الخارجي (AAOIF) في ضوء معيار الحوكمة رقم (6) لـ «أيوفي»

الجلسة الثالثة: توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي.

الجلسة الرابعة: التدقيق الشرعي على عمليات شركات التأمين الإسلامي.

كما رافق المؤتمر ثلاث ورشات عمل، الأولى تحت عنوان «العمليات المثقلة في عملية التدقيق الشرعي»، والثانية تحت عنوان «تصنيف المخاطر الشرعية في العمل المصرفي الإسلامي»، أما الثالثة فكانت تحت عنوان: «المهارات المالية والمحاسبية للمدقق الشرعي».

التوصيات

وعقب استعراض الأبحاث وأوراق العمل المقدمة في جلسات عمل المؤتمر والتعليقات عليها والمناقشات والحوارات المستفيضة التي دارت بين الحضور، خلص المؤتمر للتوصيات التالية:

المحور الأول: واقع ومستقبل التدقيق الشرعي في المملكة الأردنية الهاشمية

1- يبني المؤتمر على جهود البنك المركزي الأردني المستمرة في مجال تنظيم وحوكمة الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية في

الأردن، والتي توجت بإصداره تعليمات الحاكمة المؤسسة للبنوك الإسلامية عام 2015م، ويدعو إلى استمرار تطوير هذه التعليمات واستكمالها بما يكفل وجود أجهزة رقابية شرعية كافية وفعالة تضمن تحقيق الغاية المذكورة في شهادة تأسيس تلك البنوك وانظمتها الأساسية التي تقتضي منها الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها.

يوصي المؤتمر بسن مزيد من التشريعات والتعليمات لتنظيم كافة الأجهزة الرقابية الشرعية في البنوك الإسلامية عموماً، والتدقيق الشرعي بثوغيه الداخلي والخارجي على وجه الخصوص التي تضمن تمكينه من أداء واجباته بكفاءة وفعالية، مع وضع شروط وتفصيلية واضحة بما يكفل تولي الكفاءات المناسبة في هذا القطاع.

يبعث المؤتمر للبنوك الإسلامية في الأردن حرصها على الالتزام بتطبيق ما نصت عليه تعليمات الحاكمة المؤسسة للبنوك الإسلامية في محور تنظيم وعمل أجهزة الرقابة الشرعية لديها، وبحثها على مزيد من الجهود لتمكين جهاز التدقيق الشرعي الداخلي وتطويره والتركيز على إكساب العاملين فيه المهارات الفنية في التدقيق والرقابة.

يوصي المؤتمر بتنويع الخبرات العاملة في

إدارات التدقيق الشرعي الداخلي: بحيث يتكون فريق العمل فيها من حملة التخصصات الشرعية والمحاسبية والمالية والقانونية.

يوصي المؤتمر الجهات الرقابية والإشرافية بإلزام جميع المؤسسات المالية وشركات التمويل والصناديق الاستثمارية وشركات التأمين التي تنص عقود تأسيسها وانظمتها الأساسية على التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية بتعليمات خاصة بحاكمية الرقابة الشرعية على غرار تعليمات الحاكمة المؤسسة للبنوك الإسلامية الصادرة عن البنك المركزي الأردني عام 2015 م.

المحور الثاني: التدقيق الشرعي الخارجي في ضوء معيار الحوكمة رقم (6) لـ «أيوفي» (AAOIF)

1- يرى المؤتمر أن التدقيق الشرعي الخارجي جزء أساسي من إطار الحوكمة الشرعية، وهو يهدف إلى فحص التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية من قبل جهة مستقلة، وعليه فإن وجود إطار فعال للتدقيق الشرعي الخارجي مهم جداً ليبيان موقف مستقل عن عمل المؤسسة المالية الإسلامية والحفاظ على سمعتها وثقة المتعاملين وأصحاب العلاقة.

يبعث المؤتمر على الجهود المميزة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مجال إصدار معايير حوكمة الرقابة الشرعية

التي توجتها الهيئة بإصدار معيار الحوكمة رقم 6 بشأن التدقيق الشرعي الخارجي، كما يوصي المؤتمر الهيئة الموقرة (أيوفي) بالتواصل مع السلطات الرقابية والإشرافية في الدول كافة لتحملها على تبني معيار التدقيق الشرعي الخارجي وتنظيم المهمة وبما يضمن وجود شركات تدقيق شرعي خارجي مستقلة ومحررة فة لديها موارد مالية كافية وكوادر بشرية مؤهلة.

يوصي المؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمراجعة معايير المصادرة عنها في ضوء معيار الحوكمة رقم 6 بشأن التدقيق الشرعي الخارجي، وبشكل خاص ما يتعلق بهيئة الرقابة الشرعية من حيث التعيين، والنقرير، والاستقلالية والواجبات بهدف إزالة أي تعارض قد ينتج عند التطبيق.

يوصي المؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية - خاصة في الدول التي لا تطبق فيها معايير أيوفي بصفة الزامية - بأن تأخذ من جانبها زمام المبادرة في اعتماد هذه المعايير ومنها معايير المحاسبة والحوكمة، أو الاستعانة بها على أساس استشاري، بما يميّز درجة المعيارية في الصناعة المالية الإسلامية.

المحور الثالث: توظيف تقنية المعلومات (التكنولوجيا) في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي

1- التدقيق الشرعي الإلكتروني هو: عملية

المهنية في التدقيق الشرعي أو الدورات العامة. يدعو المؤتمر المؤسسات والبنوك الإسلامية الى تصميم وتطوير تطبيقات وأنظمة خاصة بالتدقيق الشرعي الإلكتروني، لتجاوز ثغرات الممارسة اليدوية، والحد من وقوع الأخطاء عند تنفيذ عمليات التدقيق ويبيي حاجة الأطراف المعنية.

يبدو المؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية الى رفد كادر المدققين الشرعيين بثوي المعرفة بتقنية المعلومات، أو من أصحاب الكفاءة والدراية في استخدامها، مع الاعتناء بالتدريب المستمر للعاملين في الإدارات الشرعية على استخدام التقنيات الآلية والتزود بالخبرات والمعرفة اللازمة بصورة تعزز من فاعلية النظام الشرعي.

يدعو المؤتمر جميع الجهات العاملة في الصناعة المالية الإسلامية الى التعاون فيما بينها وتبادل تجاربها وخبراتها في نطاق التدقيق الشرعي الإلكتروني، مع استكمال الدراسات والأبحاث في هذا النطاق من جوانبه المتعددة، وإجراء استقانات إحصائية تُبين العلاقة بين تقنية المعلومات وجدارة التدقيق الشرعي.

المحور الرابع: التدقيق الشرعي الداخلي على عمليات شركات التأمين الإسلامي

1- يدعو المؤتمر شركات التأمين الإسلامي (التكافل) إلى توفير الدعم الكافي للتدقيق الشرعي الداخلي بما يضمن تحقيق أهدافه، ويضمن قيامه بالمهمة المطلوبة منه بمساعدة الشركة على القيام بمسؤولياتها تجاه الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية على الوجه الأمثل، ويمكنها من معرفة مواطن الخلل الشرعي للعمل على معالجتها وفق توجهات هيئة الرقابة الشرعية.

يدعو المؤتمر الجهات المعنية بالرقابة والإشراف على شركات التأمين الإسلامي (التكافل) إلى إصدار تعليمات لحوكمة الرقابة الشرعية على شركات التأمين الإسلامية، وتنظيم نشاط الأجهزة الرقابية الشرعية عليها.

يدعو المؤتمر شركات التأمين الإسلامي (التكافل) إلى الحرص على إنشاء إدارات للتدقيق الشرعي الداخلي وتعيين كوادر بشرية مؤهلة لهذه الوظيفة يتناسب عددهم وتخصصهم مع حجم وطبيعة العمل في الشركة، مع منحهم الدعم الكافي لتحسين وتطوير مهاراتهم الشرعية والفنية التي تعينهم على أداء مهامهم على نحو احترافي.

يدعو المؤتمر العاملين في إدارات التدقيق الشرعي الداخلي في شركات التأمين الإسلامي (التكافل) إلى الاستفادة من خبرات وتجارب التدقيق الشرعي في البنوك الإسلامية، على النحو الذي يتناسب مع طبيعة شركات التأمين الإسلامي (التكافل) مع بذل الجهود في ابتكار وسائل أخرى للضبط الشرعي.

يدعو المؤتمر إلى الاهتمام بتطوير وسائل وطرق تقييم الالتزام الشرعي في شركات التأمين الإسلامي (التكافل) من خلال عقد ورشات العمل المشتركة مع المراكز البحثية والمخالف العلمية، والخروج بمنهجية تقييم موحدة للالتزام الشرعي، وتحديد درجات المخاطر الشرعية، وكيفية قياسها.

مجموعة Ooredoo مستمرة في تطوير شبكات جميع شركاتها استعداداً لتوفير خدمات الجيل الخامس

إذ ستتيح هذه التقنية تحقيق نمو كبيراً في إنترنت الأشياء، بحيث نرى معظم الأشياء التي نستخدمها متصلة بالشبكة وتواصل مع بعضها البعض، وسيختبر العملاء حول العالم قوة شبكة 5G التي ستتمكن الأفراد من الاستفادة أكثر بالإنترنت والشركات من تعزيز كفاءة التشغيل لديهم أكثر من أي وقت مضى.»

وقالت رييتشل البار، ومسؤول إدارة المواهب لدى EY في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «إن الاستجابة الإيجابية من قبل الخريجين هي دليل على التزام EY بتطوير قادة الأعمال المستقبلين في المنطقة. ونحن فخورون بالجهود المبذولة لتوظيف المواهب الشابة ورعايتها. إن الأعمال تتغير باستمرار ونريد التأكد من توظيف الأفراد المناسبين الذين يمكنهم التأثير في هذا التغيير، بينما نقوم بتطوير مهاراتهم وخبراتهم المهنية.»

وشمل استطلاع شركة «يو إنيفرسوم غلوبال» 21.860 طالباً وطالبة وخريجين جدد من 80 جامعة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وليبنان، كجزء من استطلاعها الخاص بالمواهب العالمية، الذي يهدف لفهم الطموحات المهنية لجيل الألفية (جيل الألفية) وجيل التسعينيات والألفين - أي القوى العاملة المولودة عامي 1984 و 2007.

وخرج تقييم الشركات استناداً إلى مجموعة من المقاييس التي تعتبر ذات أهمية قصوى للطلاب بما في ذلك: الموازنة بين العمل والحياة الشخصية، والإبتكار والمسؤوليات المهامة، وبيئة العمل الحيوية واللودية، والثقة في التقدم، وفرص التدريب والتطور المهني. وعند سؤالهم عن الصناعات المحددة التي يرغبون في العمل ضمنها، كان طلاب إدارة الأعمال متحمسين إلى وظائف في الاستشارات الإدارية والخدمات المالية وجرى تقييم الشركات استناداً إلى مجموعة من المقاييس التي تعتبر ذات أهمية قصوى للطلاب بما في ذلك: الموازنة بين العمل والحياة الشخصية، والإبتكار والمسؤوليات المهامة، وبيئة العمل الحيوية واللودية، والثقة في التقدم، وفرص التدريب والتطور المهني. وعند سؤالهم عن الصناعات المحددة التي يرغبون في العمل ضمنها، كان طلاب إدارة الأعمال متحمسين إلى وظائف في الاستشارات الإدارية والخدمات المالية



من حفل الإطلاق التجريبي لشبكة 5G في الكويت بنوينا الماضي

5G في مواقع تجريبية، حيث وصلت سرعة الإنترنت إلى 10 غيغابت بالثانية. وجاء إطلاق الشبكة مع استعداد الشركة لإطلاق أكبر شبكة إنترنت المستقبل فائقة التطور في الكويت خلال 2018.

ويأتي إطلاق شبكة 5G في أعقاب الانتهاء من تحديث الشبكة في أكثر من 1.100 موقع في عدة مناطق بالكويت، والذي يهدف لزيادة سرعة الشبكة. كما قامت Ooredoo الكويت بزيادة عدد المواقع التي تتضمن تحديثاً لعرض الخزمة A-LTE لتتوافق مع الهوائيات الذكية الحديثة بشكل أفضل.

أما Ooredoo ميانمار فقد نجحت بتوفير شبكة 4G+ لأكثر من 244 بلدة ومدينة، مما أتاح الفرصة لأكثر من 16 مليون من عملائنا من الوصول إلى أسرع خدمة إنترنت في ميانمار. كذلك، أصبحت Ooredoo أول مشغل في ميانمار يوفر خدمات الصوت عبر (VoLTE) (LTE)، وكانت الشركة قد استعملت في وقت سابق من العام الحالي عرضاً لشبكة 4G Pro أظهر جاهزية الشركة لطرح شبكة 5G. ومن المتوقع أن تبدأ التجارب على خدمات الجيل الخامس 5G هذا العام.

وقال الشيخ سعود تليعلقاً على هذه الإنجازات المهمة: «مع ازدياد عدد الأجهزة التي يمكن توصيلها بالإنترنت، تزداد الحاجة إلى نقل كمية أكبر من البيانات وتوفر تكنولوجيا متطورة تتوافق مع ذلك. لذا، فقد حان الوقت لتكنولوجيا الجيل الخامس 5G.

تواصل مجموعة Ooredoo تنفيذ الأعمال التي تهدف إلى تعزيز شبكات مختلف شركاتها الموجودة حول العالم، وذلك جزئياً من استثماراتها الكبيرة في بناء شبكات تتميز بأرقى المواصفات العالمية في المناطق التي تتواجد فيها، الأمر الذي نتق الشركة بإنهيتها الفرصة لأفراد المجتمعات للاستفادة من العديد من فرص العمل والتعليم والترفيه أينما كانوا.

وتأتي أعمال تطوير الشبكة في إطار برنامج تطوير الشبكات الذي يتم تنفيذه على مستوى المجموعة انطلاقاً من استراتيجيتها لتعزيز التجربة الرقمية لعملائها.

وكونها أول شركة في العالم تطلق شبكة 5G على نطاق تجاري في قطر، بالإضافة إلى استثماراتها الواسعة في تعزيز شبكات في المناطق التي تتواجد فيها، تصدر Ooredoo اليوم قطاع التكنولوجيا وتحقق العديد من الإنجازات على مختلف الأصعدة.

فقد منحت مؤسسة Ooka* الرائدة عالمياً في اختبار وتحليل الإنترنت أربع من شركات Ooredoo في كل من قطر والكويت وعمان وميانمار لقب «أسرع شركات اتصالات جوالاً للنصف الأول من 2018».

وقال الشيخ سعود بن ناصر آل ثاني، الرئيس التنفيذي لمجموعة Ooredoo: «تعتمد معظم احتياجات الاتصالات في هذا الوقت على الأجهزة اللاسلكية، سواء لإجراء مكالمات عالية الوضوح، أو استخدام الإنترنت والبقاء على اتصال في أي مكان. ونحن في Ooredoo نولي اهتماماً كبيراً بالطريقة التي نستقيم بها العملاء شبكاتنا، ويمكننا ذلك من تقديم أداءنا بشكل مستمر ومواصلة تعزيز شبكاتنا لتلبية احتياجاتهم اليومية وتمكينهم من الاستفادة عبر تجربة اتصالات انسيابية وفائقة السرعة في جميع الأوقات.»

وتواصل مجموعة Ooredoo الاستثمار بشكل كبير في تطوير شبكاتنا في جميع الأسواق التي تعمل فيها.

طرح خدمة الجيل الخامس 5G: مستفيدة من الإنجازات المهمة التي حققتها سابقاً، مثل كونها أول شركة في المنطقة تجري تجارب على سرعات شبكة 5G وذلك خلال الاحتفالات باليوم الوطني لدولة قطر، 2016 وعبر استكمال العمل في إنشاء 10 محطات 5G في مايو 2017. ومع إطلاق خدمة 5G

صنفت في المركز الثالث عالمياً كأكثر جهات العمل جاذبية

«EY» توظف 300 خريج عبر 12 دولة من بينها الكويت



عيد العزیز السویم

والبنوك والتدقيق والمحاسبة.

هذا وتوظف EY في كل عام عدداً كبيراً من الخريجين في مختلف أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وخلال العام الماضي، وظفت الشركة أكثر من 300 خريج عبر 12 دولة (البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، الإمارات) مع التركيز على تركيز جهودها على توظيف خريجين حاصلين على شهادات ذات صلة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM). وفي عام 2018، وظفت EY المزيد من خريجي مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في مجال التدقيق مقارنة بالعام الذي سبق.

ومن خلال التركيز على استراتيجيات توظيف تعزز التنوع والشمولية، فإن 49% من خريجي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي تم توظيفهم هذا العام كانوا من الإناث، ومن بين 300 موظفًا، هناك 290 خريجاً من المناطقين باللغتين العربية.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، وظفت EY مواطنين إماراتيين في تخصصات التدقيق والضريبة والاستشارات والخدمات الاستشارية للمعاملات، وكان 45% منهم من الإناث، بينما تشكل الإناث 37% من إجمالي المواطنين السعوديين البالغ عددهم 86 الذين وظفتهم الشركة هذا العام في المملكة العربية السعودية. وفي لبنان، تمثل الإناث 60% من مجموع الخريجين الذين تم توظيفهم.